

له والاصل عدم الصمان وكذا قال في الكنز وان قال اخذت منك الف
وديعه وعككت وقال اخذتها غضبا فوضا من ولو قال اعطيتها
وديعه وقال غضبنا لانتهى **وفي البزار** دفعه لا خريعا اثر
اختلفا قال الدافع فرض وقال الاخره بيه فالقول للدافع انتهى
لان مدعى الغيب يدعى الابراعن ليقية مع كون الغيب مدعومه بنفسها
ومنها اودخلت المرأة حلت تد يعلق هو الرضيع ولا تدري اذ حل اللبن
حاله لا يجر التناكح لان في المانع شك في كون الولو الجيه وسيا في تمامه
في ناهية ان الاصل في الابضاع الحرمه ومنها لو اختلفا في قسم المبيع والغيب
الموجره فالقول لمنكره وهي في اجاره التمديد ومنها لو ثبت عليه دين
بافراز وبسبب قاضي الادا او البرافاقول للدين لان الاصل لعدم ومنها
فوتية لو اختلفا في قديم العيب فانكره البايع فالقول له واختلف في
تعليله فقيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم القعد ومنها
لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه علانا الاصل عدمه وقال
لمن ادعاه انه بغير لزوم القعد وقد حكينا القولين في الشرح والمقصد او
ومنها لو قال المصوب غضبت منك الفنا وزحت ونها عشره الا ان طلقوا
نقال المصوب منه بل كنت امرتك بالجاره لها فالقول للمالك في افراز
البزار يبعني لتمسكه بالاصل وهو عدم الغصب ومنها لو اختلفا في
روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير
المبيع بعد رويته فللبايع لان الاصل عدمها **تنبيه** ليس الاصل
العدم مطلنا وانما هو في الصفات العارضة وفي الصفات الاصلية فالأصل
الوجود وتصحح عارذ لان لو استمره انه صارا واكتاب وانكر وجود ذلك

اوجبت الملة حلية في المبيع
وضيح ولا بد من اذنه لان
حتم التناكح

فلنا في اشتراط الخيار القولين

والله

لو عينه فالقول له لان الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة
ولو اشترطها على انها بكر وانكر قيام البكاره وادعاه البايع فالقول
للبايع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية لكان في فتح البزار
خيار الشرط وعلى هذا سنع لو قال كل مملوك صار في هجره فادعاه
عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكر فتفي حتى فادعت
جارية انما بكر واذكر المولى فالقول لها وانما تعرفه في سرح صلا بكر
في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط **فان**
الاصل اضافته الحادث الى القرب او قايته منها ما قد منها فيما لوراي
في قوله بخاسه وقد صرح فيه بخاسه ولا بد من اصابته بعد هجره
اختلفت احدته والتي من اخر زنده ويلزمه الفرض الثانيه عند اوجبه
ويجوز ان يرشدوا اختلافه في البدايع يعيد من اخر اصله وقيل القول بغير
من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما عرف ولو نطق جيته فوجد فيها فاره ميسه
ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها لقب يعيد الصلاة من يوم وضع القطن فيها
وان كان فيها لقب يعيد هامة ثلاثة ايام وقد عمل النجاشي بهذه القاعدة في كتابه
البيزاد اودد فيها فارة ميسه من وقت العلم بها من غير اعاده شي لان وقوعها حاد
فيضان الاقرب او قايته وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعاده صلاحه ثلاثة
ايام ان كانت منقعه او منقسته والامد يوم وليله علانا بسبب الطاهر دون
الموهرا احتياطا كالحرج وزاد البيزاد صاحب فرائض حتى مات بحال به على الحرج
ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقات عينيه وهو في ذلك البايع
فقال المشتري فقاته وهو في ذلك فالقول للمشتري في اخذ ارضه ومنها اوجبت
ابن ادعت ان زوجها بالطلاق الموصن وصار عارا فترقت وقالت الورثة انما في

لو قال كجارية يكون في حرة فاق
حادية انها بكر وانكر المولى

Copyright © King Saud University